

Distr.: General  
12 August 2003  
Arabic  
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
القائمة بالأعمال المؤقتة للبعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة إسبانيا للمجلس في  
شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنا مريا مينينديث

القائمة بالأعمال المؤقتة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة إسبانيا للمجلس (تموز/يوليه ٢٠٠٣)

مقدمة

الأرقام

كان شهر تموز/يوليه حافلا بالعمل. فقد عقد في المجموع ٣٣ اجتماعا خلال هذا الشهر: ١٢ جلسة علنية، و ٥ إحاطات إعلامية مفتوحة، و ١٢ جلسة من المشاورات غير الرسمية و ٤ جلسات مغلقة.

وخلال تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن سبعة قرارات هي: القرار ١٤٩٠ (٢٠٠٣) بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، و ١٤٩١ (٢٠٠٣) بشأن قوة تحقيق الاستقرار، و ١٤٩٢ (٢٠٠٣) بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، و ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ١٤٩٤ (٢٠٠٣) بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، و ١٤٩٥ (٢٠٠٣) بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية و ١٤٩٦ (٢٠٠٣) بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واتخذت هذه القرارات جميعها بالإجماع.

واعتمد المجلس أيضا ثلاثة بيانات رئاسية، بشأن إثيوبيا/إريتريا، وكوت ديفوار وبشأن متابعة تقرير بعثتي مجلس الأمن إلى غرب ووسط أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس خمسة بيانات إلى الصحافة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وليبيا.

الأولويات

بصفة إسبانيا عضوا منتخبا في المجلس، عملت بما كانت دائما تدافع عنه عندما كانت بلداً غير عضو في المجلس ألا وهي الشفافية، كما يتمثل ذلك في عدد الاجتماعات العلنية والمفتوحة التي عقدت أثناء رئاسة إسبانيا للمجلس. فقد بلغ عددها ١٧ اجتماعا متجاوزا بذلك عدد المشاورات المغلقة (١٢ جلسة). وعقدت الرئاسة جلسات إحاطة إعلامية يومية لفائدة الدول غير الأعضاء في المجلس بعد المشاورات المغلقة بالإضافة إلى

جلسات إعلامية أسبوعية لفائدة التجمع الرئيسي الذي تنتمي إليه إسبانيا أي الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، شكل العراق موضوع جلسة إحاطة مفتوحة شهرية قدم فيها الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي مييو، عرضه الأول إلى المجلس تنفيذاً لأحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، شارك في الاجتماع ثلاثة أعضاء من مجلس الحكم في العراق. وتواصلت المناقشات غير الرسمية بعد الجلسة المفتوحة أثناء مأدبة غداء التي نظمها الأمين العام.

واحتلت القضايا الأفريقية مكانا بارزا جدا في جدول أعمال الرئاسة الإسبانية.

فقد كُرسَت جلسة من المشاورات المغلقة، بالكامل، لإحاطة إعلامية قدمها الأمين العام بمناسبة مشاركته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مابوتو، مركزا على الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وليبيريا، والسودان.

وشكلت الصحراء الغربية مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للرئاسة. فقد تحقق الهدف الثلاثي المتمثل في تجاوز مجرد التمديد التقني، وتأييد خطة جيمس بيكر الأخيرة، والتوصل إلى توافق للآراء، بعد مفاوضات مضيئة، من خلال اتخاذ القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣).

وخصصت ثلاثة اجتماعات لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منها جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة ركزت على انتهاكات حقوق الإنسان، وجلسة علنية قدم فيها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي إحاطة إعلامية عن جملة أمور منها قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا وجلسة مغلقة بشأن فريق الخبراء الذي يرأسه السفير قاسم.

ونوقشت أيضا في مشاورات غير رسمية مسائل كل من بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وإثيوبيا/إريتريا. كما نوقشت الحالة في ليبيريا في ثلاث مناسبات؛ قدم في آخرها مشروع قرار استجابة لرسالتين من الأمين العام يقترح فيهما نشر طلائع قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعقبها قوة متعددة الجنسيات وعملية لحفظ السلام. وأتى رئيس وزراء كوت ديفوار لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس في جلسة مفتوحة.

وشكلت مكافحة الإرهاب مسألة أخرى ذات أولوية. فقد قُدمت التقارير الشهرية الثلاثة للجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ونوقشت في جلستين علنيتين.

وحفظ على الممارسة المتمثلة في عقد جلسة إحاطة إعلامية شهرية مفتوحة بشأن الشرق الأوسط تعقبها مشاورات مغلقة.

## أفريقيا

### الصحراء الغربية

أثناء شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، نظر مجلس الأمن في آخر تقرير للأمين العام عن الصحراء الغربية، والذي أوصى فيه بأن يؤيد المجلس خطة السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية التي قدمها مبعوثه الخاص، جيمس بيكر الثالث، وبتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، المقرر أن تنتهي في ٣١ تموز/يوليه.

وفي ١١ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية نظر فيها الأعضاء في المقترح الأخير للمبعوث الخاص. وفي معرض المشاورات وزع وفد الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار يؤيد خطة السلام ويقترح تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر. وكان هذا النص موضع تفاوض في ثلاثة اجتماعات لفريق أصدقاء الصحراء الغربية أولاً، ثم في ثلاثة اجتماعات غير رسمية أخرى عقدتها الدول الأعضاء في المجلس على مستوى الخبراء.

وختاماً، وبعد جلسة أخرى من المشاورات غير الرسمية في ٣٠ تموز/يوليه، أدخل فيها المقدم الرئيسي لمشروع القرار تعديلات من أجل الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها بعض أعضاء المجلس، ومنها ما يتعلق بضرورة عدم فرض أي حل على الطرفين، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، الذي أيد فيه بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي وأيد بالمثل خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره بوصف ذلك حلاً سياسياً أمثل، على أساس الاتفاق بين الطرفين؛ ودعا الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها. ومدد المجلس أيضاً بموجب القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) ولاية البعثة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ تموز/يوليه عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة من أجل الاستماع لإحاطتين إعلاميتين من تقديم نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بيرتراند غ. رامشران، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، عن تقريرين (S/2003/674) بشأن الأحداث التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في مامباسا، وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في درودرو، على التوالي.

وفي ١٨ تموز/يوليه عقد المجلس جلسة علنية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع المجلس لعروض تقدم بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثل الخاص السابق للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أموس نامانغا نغونغي، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا. وبعد بيانات أدلى بها أعضاء المجلس، أدلى ببيانات لدى المجلس ممثلو كل من إندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والفلبين، ومصر، ونيبال، واليابان. وأثناء الجلسة نوقش مختلف جوانب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل الحالة السائدة في الجزء الشرقي من البلد بما في ذلك قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بقيادة الاتحاد الأوروبي في بونيا، والولاية المقبلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحديات المقبلة للحكومة الانتقالية وعملية السلام عموماً.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطلع رئيس الفريق، السفير محمود قاسم، في إحاطته المجلس على الاتصالات التي أجراها الفريق مع الحكومات، والشركات والأفراد المعنيين وعلى الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومراعاة للطابع المعقد الذي تميزت به المهام المنصوص عليها في ولاية الفريق، طلب السفير تمديداً لولاية الفريق. وقُدّم مشروع بيان رئاسي للنظر في تمديد الولاية.

وفي ٢٨ تموز/يوليه اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويسند القرار إلى البعثة ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويأذن بزيادة قوامها العسكري إلى ١٠ ٨٠٠ فرد. ويفرض القرار حظراً على الأسلحة في منطقتي إيتوري وكيفوس.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٥ تموز/يوليه أجرى مجلس الأمن مشاورات من أجل النظر في آخر تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2003/661). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها ممثل الأمين العام، الجنرال لامين سيسسي، تناولت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد الجنرال سيسسي على مشكلة الأمن في البلد وأعرب عن قلقه بشأن حالة حقوق الإنسان ووجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل استئناف تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ودعا أعضاء المجلس سلطات أفريقيا الوسطى إلى الوفاء بالتزامها بإجراء حوار وطني شامل واحترام الجدول الزمني المتفق عليه لعودة الشرعية الدستورية، وبخاصة إجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية ٢٠٠٤.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار عدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وألحوا على ضرورة مواصلة مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيقاته في انتهاكات حقوق الإنسان ومواصلة العمل من أجل تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بسيادة القانون.

وأعرب أعضاء المجلس من جديد عن دعمهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وطلبوا إلى جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم إلى القوة المتعددة الجنسيات على مستوى التمويل والإمداد.

وطلب أعضاء المجلس إلى المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف تقديم الدعم إلى سلطات أفريقيا الوسطى من أجل العمل على عودة النظام الدستوري وإحلال سلام دائم.

#### بوروندي

في ١٠ تموز/يوليه، عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في بوروندي. واستمعوا إلى إحاطة من الأمانة العامة بشأن أحدث استئناف للمعارك وتدهور الحالة الإنسانية.

وأدان أعضاء المجلس بشدة الهجوم الذي تشنه على بوجمبورا منذ ٧ تموز/يوليه فصيلة باليهاوتو - قوات التحرير الوطنية المتمردة. ودعوا تلك القوات إلى إنهاء هجومها فورا وبدون شروط، وإلى الشروع في مفاوضات جادة مع الحكومة الانتقالية دون مزيد من التأخير.

وطلب أعضاء المجلس أيضا من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى التوقف عن استخدام العنف وإلى الامتناع عن القيام بأي عمل آخر يقوض عملية السلام.

وكرر وأكد نداءهم إلى جميع الأطراف، ولا سيما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونيزا) وقوات التحرير الوطنية (رواسا)، وكذلك الحكومة الانتقالية، من أجل الشروع، بنية صادقة، في البحث عن تسوية سلمية عن طريق الحوار بشأن كل المسائل المعلقة، وحثوا كل هذه الأطراف على الامتثال لأحكام الاتفاقات التي وقعتها.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم للبعثة الأفريقية في بوروندي. وأشادوا بالتقدم الذي ساعدت البعثة على تحقيقه حتى الآن في معسكر المقاتلين المتمردين، ودعوا جميع المعنيين إلى القيام، على أساس الاستعجال، بتقديم مساعدة ملائمة للبعثة في مجالي التمويل والإمداد.

وحث أعضاء المجلس دول المنطقة على ممارسة تأثيرها الإيجابي على مجموعات المتمردين البورونديين، ورحبوا باقتراح عقد مؤتمر قمة للمبادرة الإقليمية، في أقرب وقت مستطاع، للمساعدة على تسوية المسائل المعلقة.

### سيراليون

في ١٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للنظر في أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2003/663). واتفق أعضاء المجلس على ضرورة أن يستجيب المجلس بسرعة إلى توصية الأمين العام بشأن إنهاء البعثة تدريجياً. وباعتماد القرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣) بالإجماع في ١٨ تموز/يوليه، وافق المجلس على توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٦٨ من تقريره. وينبغي بالتالي أن يسير إنهاء البعثة تدريجياً وفقاً لخيار تعديل الحالة الراهنة لكي يتم الانسحاب بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

### كوت ديفوار

في ٢٥ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مفتوحة بشأن الحالة في كوت ديفوار. واستمع المجلس إلى عرض قدمه رئيس وزراء كوت ديفوار، سيدو ديبارا. وفي نهاية الجلسة اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2003/11)، كرر فيه تأكيد الحاجة إلى أن تنفذ القوات السياسية الإيفوارية بصورة كاملة ودون تأخير جميع أحكام اتفاق لينا - ماركوسي، والاتفاق المبرم في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأحاط المجلس علماً مع الارتياح بتشكيل حكومة المصالحة الوطنية وبالتقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام.

وشدد المجلس على أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير من الأعمال لتحقيق التنفيذ التام لاتفاق لينا - ماركوسي ودعا القوات السياسية الإيفوارية إلى مضاعفة جهودها في عدد من المجالات.

وكرر المجلس تأكيد دعمه التام لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا في المساهمة في إيجاد تسوية سلمية للأزمة، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة الاستجابة إلى النداء الذي تم توجيهه في مؤتمر المانحين في باريس في ١٨ تموز/يوليه وإلى تقديم

دعم في مجالي التمويل والإمداد إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار وجود عوامل إقليمية تسبب في عدم الاستقرار، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس في أقرب وقت مستطاع بشأن طرق التصدي للمشاكل دون الإقليمية والمشاكل العابرة للحدود، مع التركيز بصورة خاصة على تحسين التنسيق لجهود الأمم المتحدة.

وفي ٣١ تموز/يوليه، توصل أعضاء المجلس إلى اتفاق على مشروع قرار جدد به لمدة ستة أشهر الإذن الممنوح للدول الأعضاء المشاركة في قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع القوات الفرنسية الداعمة لها.

## ليبيريا

في ٢٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في ليبيريا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا، جاك بول كلاين. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من التدهور المتواصل للحالة الأمنية وللأزمة الإنسانية الحالية في ليبيريا. وشدد أعضاء المجلس على أنه يجب على كل الأطراف في الصراع أن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار وأن تلتزم بوضع صيغة نهائية لاتفاق سلام شامل في أقرب وقت مستطاع.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد ضرورة أن يفي الرئيس تايلور بالتزامه بمغادرة ليبيريا لكي يمكن إقامة حكومة انتقالية وإحلال السلام من جديد. وحث أعضاء المجلس أيضا الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على التوقف فورا عن قصف مونروفيا العشوائي.

ورحب أعضاء المجلس بالنشر الوشيك لطلائع القوة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، بما في ذلك الكتيبتان النيجيريتان، ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار بهدف الإذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا يتبعه إنشاء قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة من أجل دعم الحكومة الانتقالية والمساعدة في تنفيذ اتفاق سلام شامل.



## بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا/متابعة تقارير بعثات مجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا

في ٩ تموز/يوليه، قُدم إلى مجلس الأمن تقرير بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا (S/2003/688). وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في متابعة تقرير بعثتي المجلس إلى وسط وغرب أفريقيا، وفي ٢٥ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/12) أيد فيه التوصيات الواردة في تقرير البعثتين (S/2003/653 و S/2003/688) والتي تقع في مجال مسؤوليته. ودعا المجلس الأمين العام إلى متابعة تلك التوصيات التي تقع في نطاق مسؤوليته، وطلب تقريرا عن التقدم المحرز بحلول تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويعتزم مجلس الأمن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

### الصومال

في أثناء مشاورات غير رسمية معقودة في ١٦ تموز/يوليه، قدمت الأمانة العامة تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2003/636) وأحاطت المجلس علما بأحدث التطورات في المنطقة منذ إرسال التقرير إلى الطباعة في ١٠ حزيران/يونيه. وأعرب أعضاء المجلس عن الارتياح لبدأ قيام القادة الصوماليين بتوقيع مذكرة في ٥ تموز/يوليه تسعى إلى إنهاء المناقشات بشأن الميثاق الوطني الانتقالي. ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق الذي يتوقع أن يساعد في بلوغ نهاية المرحلة الثانية من مؤتمر المصالحة الوطنية. واتفقوا على أن المجلس ينبغي أن يبدي تأييده في هذا الطور الحاسم. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن بالغ القلق بخصوص الحالة الأمنية وانتهاكات إعلان إيلدوريت، وكذلك بشأن الحالة الإنسانية. وأصدر الرئيس بيانا صحفيا بعد الاجتماع.

### إريتريا و إثيوبيا

في أثناء مشاورات غير رسمية أجريت في ١٦ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا (S/2003/665)، وأحاط المجلس علما بأحدث التطورات في المنطقة. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لكون الحالة الأمنية ظلت هادئة، لكنهم أعربوا عن قلقهم من عدم تحقيق تقدم في عملية رسم الحدود. وحثوا الطرفين على التعاون بالكامل مع لجنة رسم الحدود. وأعربوا أيضا عن الأسف لعدم وجود اتصالات سياسية بين الطرفين ودعوها إلى تطبيع العلاقة بينهما عن طريق الحوار السياسي، الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح عملية السلام. وأخيرا، أعرب أعضاء المجلس عن

قلقهم من الحالة الإنسانية ومن النقص الهام في الموارد الواردة استجابة للنداءات الموحدة. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/10) في جلسة علنية لاحقة.

## السودان

أحاط الأمين العام أعضاء مجلس الأمن علما بحالة عملية السلام في السودان وجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وذكر أن المجلس قد يُطلب منه أن يؤدي دورا في الوقت المناسب، إذا احتُتمت عملية السلام بنجاح، وفي حالة ظهور الحاجة إلى وجود للأمم المتحدة في السودان في المستقبل.

## آسيا

### ميانمار

في ١٥ تموز/يوليه، قدم أحد الوفود إلى مجلس الأمن، في إطار البند "مسائل أخرى"، إحاطة بشأن اجتماع الفريق الاستشاري لميانمار مع المبعوث الخاص للأمين العام، السفير إسماعيل غزالي.

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٤ تموز/يوليه، أعلم الرئيس مجلس الأمن بشأن اجتماعه مع ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد ذكر السفير باك أن حكومته أعربت عن موقفها في الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه الموجهة من وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (S/2003/673). وأوصى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وبلده.

## العراق

عقد مجلس الأمن جلسة علنية في ٢ تموز/يوليه لاعتماد القرار ١٤٩٠ (٢٠٠٣). ويعيد القرار تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت وسلامتهما الإقليمية. وهو يقر، فضلا عن ذلك، بأن استمرار تشغيل البعثة في المنطقة المنزوعة السلاح المنشأة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم يعد ضروريا لتوفير الحماية ضد التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن الدولي نتيجة للإجراءات العراقية ضد الكويت، وقرر المجلس بالتالي إنهاء المنطقة المنزوعة السلاح المذكورة أعلاه، وكذلك ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وعقد المجلس جلسة مفتوحة في ٢٢ تموز/يوليه للنظر في تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٢٤ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً على فترات منتظمة عن عمل الممثل الخاص في العراق، سيرجيو فييرا دي ميللو، فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار.

وترأس الجلسة المفتوحة وزير خارجية إسبانيا. وأدى الأمين العام بكلمة أمام المجلس وكذا فعل ممثله الخاص. وفي أول كلمة أمام المجلس أثنى الممثل الخاص على تقرير الأمين العام، واصفاً العملية السياسية الجارية في العراق منذ وصوله في حزيران/يونيه، مع التشديد بشكل خاص على إنشاء مجلس الحكم في العراق في ١٣ تموز/يوليه، وعلى المسائل المتصلة بالأمن، والقانون والنظام، وتقديم المساعدة الإنسانية، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، وإعادة الإعمار، وحقوق الإنسان، والوصول إلى المعلومات. واحتتم الممثل الخاص كلامه قائلاً إن بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في العملية العراقية.

وفي الجلسة نفسها، أدى بيان عدنان باحجي، رئيس وفد مجلس الحكم في العراق.

وأدى جميع أعضاء مجلس الأمن بيان خلال الجلسة.

## الشرق الأوسط

### إسرائيل - فلسطين

واصل مجلس الأمن نظره في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي ١٧ تموز/يوليه، قدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تيري رود - لارسن، إحاطة إلى المجلس حول الحالة في المنطقة، وآفاق عملية السلام وتنفيذ خطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية والقائمة على الأداء والمفضية إلى تحقيق حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائم على وجود دولتين؛ وأعرب عن بعض التفاؤل بعد التطورات التي استحدثت في المنطقة. وأعربت معظم الوفود عن مثل هذا التفاؤل خلال المشاورات اللاحقة.

### لبنان

في ٣١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن، بعد إجراء تعديل على الفقرة ٤ من المنطوق، القرار ١٤٩٦ (٢٠٠٣)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر جديدة استجابة لتقرير الأمين العام. وأكد المجلس من جديد ضرورة ممارسة ضبط النفس من جانب الأطراف في الصراع لتفادي تصعيد التوتر.

## أوروبا

## قبرص

في ٢٤ تموز/يوليه، أحاط الرئيس أعضاء مجلس الأمن علماً بما أعربت عنه حكومة قبرص من قلق إزاء التطورات الأخيرة في الجزيرة، ولا سيما الحالة في فاروشا. وأكد المجلس من جديد موقفه بشأن فاروشا (القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)) وحث الطرفين على استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية لمسألة قبرص على أساس خطة الأمين العام المنصوص عليها في القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣).

## كوسوفو وصربيا والجبل الأسود

في ٣ تموز/يوليه، وخلال الجلسة العلنية التي شاركت فيها عدة وفود، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، مايكل ستاينر، الذي عرض آخر تقرير للأمين العام (S/2003/675).

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم العميق وعن جزيل شكرهم للسيد ستاينر بمناسبة مغادرته. ورغم التسليم بأن مشاركة الجميع لم تتحقق بعد في كوسوفو، فإنهم أشاروا إلى التقدم المحرز صوب إقامة مجتمع ديمقراطي محرر وسليم عملاً على التنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأكدوا من جديد تأييدهم لاستراتيجية "المعايير قبل المركز"، وشددوا على ضرورة بناء كوسوفو على أساس ديمقراطي متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات في احترام تام لسيادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس باعتزامه تعيين هاري هولكري ممثلاً خاصاً له ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

## البوسنة والهرسك

في ١١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩١ (٢٠٠٣) الذي أذن بموجبه بالإبقاء لفترة مقررّة إضافية مدتها ١٢ شهراً على قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات. وأعاد تأكيد اعتزامه إبقاء الوضع في البوسنة والهرسك قيد الاستعراض الدقيق، ورحب بإيفاد الاتحاد الأوروبي لبعثة الشرطة التابعة له إلى البوسنة والهرسك ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

## أبخازيا، جورجيا

في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التقى عدد من كبار ممثلي مجموعة أصدقاء الأمين العام للمرة الثانية في جنيف للتباحث بشأن السبيل الواجب اتباعه فيما يتعلق بعملية السلام المتعلقة بأبخازيا، جورجيا. وترأس الاجتماع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن هذه المسألة. وشارك ممثل جورجيا أيضا في المناقشة. وعرضت الممثلة الخاصة للأمين العام، هايدي تاغليافيني، آخر تقرير للأمين العام (S/2003/751). ووُصفت الحالة العامة في أبخازيا، بجورجيا، بأنها هادئة ولكن هشة. ورحب أعضاء المجلس بالمشاركة البناءة للطرفين في مواصلة العمل على حل مسائل معينة: التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين المشردين داخليا، والمسائل السياسية والأمنية، بعد الاجتماعين اللذين عقدا في جنيف (شباط/فبراير وتموز/يوليه) واجتماع القمة للرئيسين بوتن وشيفارنادزه في آذار/مارس. ولكن ما يدعو للأسف أن المسألة السياسية الرئيسية، أي الوضع القانوني المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا، لم يجر تناوُلها بعد. وأدينت بشدة عملية أخذ الرهائن التي حدثت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وجرى تذكير الطرفين بمسؤوليتهما إزاء كفالة سلامة وأمن أفراد بعثة مراقبة الأمم المتحدة في جورجيا في جميع الأوقات.

وفي اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٤ (٢٠٠٣) الذي جدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر إضافية، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وأيد توصية الأمين العام المتعلقة بإضافة عنصر من الشرطة المدنية قوامه ٢٠ ضابطا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لتعزيز قدرتها على تنفيذ ولايتها ولا سيما المساهمة في تهئية الأوضاع الملائمة لعودة المشردين داخليا واللاجئين في أمان وبكرامة.

## مكافحة الإرهاب

### لجنة مكافحة الإرهاب

عرض رئيس لجنة مكافحة الإرهاب (إسبانيا) التقرير الذي تقدمه اللجنة كل ثلاثة أشهر وبرنامج عملها للفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في جلسة علنية عقدت في ٢٣ تموز/يوليه. وبحلول ٣١ تموز/يوليه تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن جهتين من غير الأعضاء (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)، قد قدمت تقريرها الأول إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وتكون ١٤٧ دولة عضوا والاتحاد الأوروبي قد قدموا

تقريرهم الثاني و ٥٠ دولة عضو تقريرها الثالث. وفي مجال الترويج لتوقيع الدول الأعضاء وتصديقها للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، قامت لجنة مكافحة الإرهاب بعمل متميز: ففي عام ٢٠٠١ لم تكن سوى دولتين طرفا في جميع الاتفاقيات البالغ عددها ١٢ اتفاقية في حين أصبح عدد الدول الأعضاء الأطراف في الـ ١٢ اتفاقية يربو على ٣٧ دولة عضوا بحلول ٣١ تموز/يوليه.

ومن جهة أخرى، فإن لجنة مكافحة الإرهاب قد حددت مجالين يمثلان تحديا في المستقبل القريب هما: أولا، المساعدة التقنية، التي ينبغي أن تتخذ دورا يزداد أهمية في أعمال اللجنة. ولأن دولا لم تكن تتوفر لديها الوسائل اللازمة للائتمثال لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإن كانت لديها الرغبة للقيام بذلك، فإنه يتعين على اللجنة أن تقوم بكل ما في وسعها لتمكين هذه الدول من الحصول على المساعدة التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها. ويجري بانتظام استكمال مصفوفة الجهات المانحة ودليل المساعدة، وواصل رئيس اللجنة وخبرائها إقامة الصلات مع الدول والمنظمات الإقليمية من أجل وضع برامج تقديم المساعدة التقنية.

أما التحدي الثاني الذي جرى تحديده فهو تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسيجري تعزيز هذه العملية بعقد اجتماع دعت منظمة الدول الأمريكية إلى عقده في واشنطن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. كما اتخذ تعزيز التعاون شكل رسائل وجهت إلى تلك المنظمات، مما أسهم في تحسين سبل الاتصال بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك مبادرات لكفالة وجود التنسيق الكافي بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وصدر بلاغ مشترك قدم إلى وسائط الإعلام بشأن ولاية كل منهما وأدوات وأساليب عمل الهيئتين. وكان من المقرر عقد اجتماعات منتظمة بين خبراء هاتين الهيئتين بهدف زيادة تبادل المعلومات بكثرة.

#### اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) - القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما

في ٢٩ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة علنية شاركت فيها وفود عديدة. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الممثل الدائم لشيلى، تقريره الشفوي الثاني، الذي تضمن تقييما لتنفيذ الدولة العضو للتدابير التي فرضها المجلس. كما دعي رئيس فريق الرصد إلى الرد على الأسئلة التي طرحها الأعضاء.

وقدم السفير هيرالدين مونيوذ معلومات مستكملة عن الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة في عام ٢٠٠٣ والمبادرات الأخيرة لفريق الرصد. وحث الدول على تقديم تقاريرها عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وأشار إلى أنه لم يتم استلام سوى ٦٤ تقريراً حتى ذلك الحين. كما شدد على أهمية زيادة التفاعل بين اللجنة والأعضاء.

وسلم أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ورحبوا بتحسين التنسيق وزيادة تبادل المعلومات بين اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب.